١ ـ دور الموارد الطبيعية في التنمية.

٢ ـ دور رأس المال في التنمية.

١ ـ دور الموارد الطبيعية في التنمية:

تمثل الموارد الطبيعية جزءاً من الإمكان المادي، فهي تحتل مركزًا حيويًا في مجال التنمية، لما توفره من المواد الأولية اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية.

تشمل الموارد الطبيعية كل الثروات التي ليس للإنسان دخل في وجودها، وتتمثل في كل المواد المخلوقة لخدمة الإنسان سواء أكانت يابسة أم مائية، وما فوقهما وما تحتهما، وجميع أنواع المخلوقات من نبات، وحيوان، على اختلافها. وهي تلك الموارد التي لا يستطيع الإنسان أن يعيد إنتاجها إذا ما بلى جزء منها، مثل منتجات المناجم والبترول.

لقد خلق الله سبحانه وتعالى هذه الموارد جميعها لاستخدام الإنسان وسعادته: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1]. والأرض هي الكوكب الذي نزل أبو البشر آدم، من الجنة، ليعيش عليه. وهو لفظ شامل لكل ما هيأه الخالق سبحانه وتعالى لحياة آدم، وزوجه، ونسله من بعده إلى يوم الدين.

لقد فطن الاقتصاديون على مرّ العصور إلى أهمية الموارد الطبيعية في عملية التنمية، ذلك أن توافر عناصر التنمية الأخرى من إمكان بشري ورأس مال، لا يضمن بأي حال تحقيق مستوى التنمية المطلوب، إذا لم تتوافر الموارد الطبيعية اللازمة لذلك، كما يتطلب تعويض هذا النقص في الإمكان المادي نفقات باهظة تساهم في رفع تكلفة التنمية بدرجة كبيرة. ومن فإن توافر الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية، يجعل الطريق إليها أكثر سهولة ويسرًا، كما أنه يخفض من تكلفتها بصورة ملحوظة[2]، حيث يوفر لها عنصرًا هامًا يصعب الاستعاضة عنه.

من ناحية أخرى، فإن توافر الموارد الطبيعية دون توافر أي عناصر أخرى من عناصر تحقيق التنمية، لا يسمح بتعويض هذه العناصر، وقد عبّر عن ذلك أحد

---

(١) سورة البقرة: من الآية ٢٩.

(٢) شافعي التنمية الاقتصادية. مرجع سابق. المجلد الأول. ص٢٤. دنيا: الاسلام والتنمية الاقتصادية. مرجع سابق. ص٣٣. نامق (صلاح الدين): التنمية الاقتصادية (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٢)، ص١٢٧.

الكتاب بقوله: «إن اقتصادًا قوميًا يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية، ولكن تنقصه التكنولوجيا أو رؤوس الأموال، ونضيف إليها العنصر البشري، اللازمة لتنمية هذه الموارد، يكاد يكون في نفس الفقر الذي يعانيه اقتصاد قومي لا تتوافر له هذه الموارد»[1].

في الاقتصاد الوضعي: كان الفيزيوكرات (الطبيعيون) أول من أهتم بهذا الشق من العنصر المادي، فقد اعتبروا الأرض المصدر الأساسي للثروة، وهي بالتالي العنصر الأول الذي يضطلع بعبء التنمية. وقد اقتصر تعريف الطبيعيين للأرض، على الأرض الزراعية فقط، دون الاهتمام بما تقدمه من إمكانيات في التشييد، والبناء، وما تذخر به من موارد صلبة وسائلة، وهي إمكانيات هائلة، إن تمت الإفادة منها بالأساليب المناسبة.

إن المدارس الاقتصادية التالية على المدرسة الطبيعية قد بينت قصور هذا المفهوم، حيث عرفوا للأرض مكانتها المتميزة، كمصدر للموارد الطبيعية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فعملوا على الإفادة بأقصى طاقاتها، والتوسع في استغلالها زراعيًا، أفقيًا ورأسيًا، واستخراج ما يضم ثراها من موارد صلبة وسائلة، والإفادة من مساقط المياه، ومياه البحار والمحيطات وما فيها من موارد متباينة، بالإضافة إلى الإفادة من الشمس والقمر والرياح، وهي جميعًا من الموارد الطبيعية التي لا يستهان بها. وقد ساعد التقدم في الإمكانات البشرية على تعويض بعض ما تعاني منه الاقتصاديات من فقر في الموارد الطبيعية، فاستطاعت استغلالها أقصى استغلال وتحقيق ما تصبو إليه من تقدم ونمو، وذلك ما حدث في دول كاليابان وسويسرا، في الوقت الذي لا زالت بعض الاقتصاديات تتمتع بوفرة مواردها الطبيعية وتقع في دائرة التخلف المهين.

في الاقتصاد الإسلامي: للموارد الطبيعية مكانتها المتميزة، فهي ركيزة أساسية وهبها الله البشر لينعموا بحياتهم على الأرض. إلا أن الخالق سبحانه وتعالى قد وضع لاستخدمها ضوابط، هي في جوهرها، شروط التنمية الإسلامية.

في القرآن الكريم، جاء ذكر الموارد الطبيعية في أكثر من مائة موضع، ولم يأت

---

(1) Villard: Economic Development. op. cit., pp: 112 -115. Kurihara (K.K): The Keynesian Theory of Economic Development (Allen, London, 1959) p:28.

ذكرها مجملاً فحسب، إنما فصّلها القرآن على أنواعها المتعددة: الزراعية بأنواعها المختلفة من ماء، وتربة، ورياح، وحرارة. والموارد المعدنية بمختلف أنواعها: الحديد والنحاس وغيرها. والموارد المائية بنوعيها، البحري والنهري، والموارد الحيوانية بمختلف أنواعها، واستخدامات كل نوع من هذه الأنواع.

لقد أشار القرآن في معظم تناوله للموارد الطبيعية، إشارات رمزية إلى كيفية الاستفادة من هذه الموارد، والعناصر التي لا بد من توافرها لتحقيق ذلك. على سبيل المثال يقول تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ۝ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاء صَبًّا ۝ ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ۝ فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ۝ وَزَيْتُونًا وَنَخْلاً ۝ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ۝ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ۝ مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ ۝﴾[1]. يذكر القرآن هنا من الموارد الطبيعية: الماء والتربة، وهي أساس العملية الزراعية، ويوجه الإنسان إلى استغلالها عن طريق حرث الأرض، وصب الماء فيها، كما يوجه الإنسان إلى بعض ما يمكن زراعته فيها[2]. وهو ليس بالشيء القليل، وهو لإمتاع الإنسان، وليس مجرد تغذيته، وكذلك ما يقوم على تربيته من الأنعام.

كذلك قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[3] يقول ابن كثير: «يقول تعالى منبهاً إلى كمال قدرته في خلقه الأشياء المتنوعة من الشيء الواحد، وهو الماء الذي ينزله من السماء يخرج به ثمرات مختلفاً ألوانها من أصفر وأحمر وأخضر وأبيض إلى غير ذلك من ألوان الثمار كما هو المشاهد من تنوع ألوانها وطعومها وروائحها. كما خلق الجبال كذلك مختلفة الألوان كما هو المشاهد أيضًا من بيض وحمر، وفي بعضها طرائق وهي الجدد جمع جدّة مختلفة الألوان[4]. وذلك لاحتوائها على أصناف متعددة ومتباينة من المعادن[5]. والقرآن بذلك يلفت النظر إلى أن المصدر الغالب للمعادن هو الجبال، وأن المعادن فيها تكون

---

(١) سورة عبس: الآيات من ٢٤ ــ ٣٢.

(٢) البراوي (راشد): التفسير القرآني لتاريخ (دار النهضة العربية. القاهرة سنة ١٩٧٣، ط١) ص٢٦.

(٣) سورة فاطر: الآية ٢٧.

(٤) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم. مرجع سابق. المجلد الثالث، ص٥٥٣.

(٥) النجار: الإسلام والاقتصاد، مرجع سابق. ص٢١

حقولاً كالطرق، وأن المعادن مختلفة الشكل، وكل ذلك إشارة للإنسان حتى يسهل عليه عملية الاستفادة منها.

كذلك قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾[1]. وفي ذلك لفت نظر الإنسان إلى تعدد منافع واستخدامات الحديد سواء في صناعات ثقيلة أو خفيفة، سلمية أو حربية[2]. يرى المتتبع للآيات أن الموارد الطبيعية التي وهبها الله بني البشر ليست قليلة، ولكنها في جملتها ليست معدّة للاستهلاك المباشر، فهي ليست من طبيعتها تحقيق الإشباع المباشر لحاجات الإنسان، وإنما يتطلب ذلك القيام بواجبات الاستخلاف، وهي بذلك المجهود الإنساني الشاق الذي يحوّر تلك الموارد، ويجعلها صالحة للإشباع المباشر. ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[3]. وينطبق ذلك على ما خلق الله لعباده، سواء في السماء أو في الأرض، كما جاء في قوله سبحانه ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]، تفيد الآيات القرآنية أن كل «ما»[5] في السموات والأرض مسخر لخدمة الإنسان، وإسعاده، والتسخير هو كون الشيء مهيأ للاستفادة منه[6]، أي أن كل ما في الكون معدّ للانتفاع به عن طريق استغلاله.

إن من واجب استخلاف الإنسان، استخدامه للموارد التي سخرها الله له، فيما خلقت له، دون إفراط أو تفريط. فالمجهود الإنساني الملتزم بمبادئ الاستخلاف، هو الذي يعطي للموارد الطبيعية جدواها الاقتصادية، إذ أن هذا العالم لا تنشق الأرض عن خيره، ولا يهبط النعيم من سمائه، دون سعي من الإنسان، أو دون استثارة تجيء فيها النتائج على قدر الكفاح المبذول[7].

---

(١) سورة الحديد: من الآية رقم ٢٥.

(٢) دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، ص ٦٠ ــ ٦١.

(٣) سورة طه: من الآية رقم ١١٧.

(٤) سورة الجاثية: الآية ١٣.

(٥) تفيد قواعد اللغة أن «ما» لفظ يفيد العموم. معنى ذلك أن كل ما في السموات وكل شيء في الأرض مسخر للإنسان. في دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٨.

(٦) الرازي: مختار الصحاح (المطبعة الأميرية، بولاق، بدون تاريخ) مادة سخر.

(٧) الغزالي (محمد): نظرات في القرآن (دار الكتب الحديثة، القاهرة، سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م، ط٣، ص٧٢.

إن دراسة الآيات العديدة التي ذكرت فيها الموارد الطبيعية، وعملت على استحضار عظمة الخالق وقدرته، وحثت على ضرورة إعمال الإنسان لفكره وجهده، حتى يفيد من هذه الموارد التي سخرت له، هذه الدراسة تؤكد أن الموارد في حد ذاتها تكفي لإشباع حاجات الإنسان، وليس كما يتصور الكتاب الرأسماليون بأن هناك مشكلة موارد، مردّها الطبيعة ذاتها وعجزها عن تلبية الحاجات، ولا كما يتصور الكتاب الماركسيون بأن هناك مشكلة تناقص بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، مردّها أشكال الإنتاج وعدم بلوغ التطور غايته بالتوفيق بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع[1].

فالقانون الإلهي الذي يحكم الموارد الطبيعية، من الناحية الديناميكية، هو قانون الوفرة. أما الندرة القائمة استاتكيا في أي مجتمع إسلامي أو غير إسلامي، فهي راجعة إلى سوء استخدام الموارد المتاحة، أو سوء توزيعها بين بني البشر. ويتم معالجة هذه المشكلة إسلاميًا بأن نخفف من حدتها خلال الزمن باستخدام أكفأ للموارد، وتوزيع أعدل لها بتطبيق شرع الله.

في السنة النبوية الشريفة، حّث الرسول ﷺ على القيام بواجب الاستخلاف، وهو العمل على حسن استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة الأرض. عن الرسول ﷺ: «اطلبوا الرزق في خبايا الأرض»[2]. كما تشجع الأحاديث، وما ترسيه من مبادئ شرعية، على إحياء الأرض ببنيان أو حرث[3]. وفي سبيل ذلك جعل في هذا الإحياء ثوابًا، كما جعله سببًا لامتلاك الأرض التي تم إحياؤها.

عن الرسول ﷺ: «من أحيا أرضًا ميتة فله فيها أجر»[4]. فقد وظّفها فيما سخرت له. لذا أضاف ﷺ: «وما أكلت العافية منها فهي له صدقة»[5].

---

(١) الفنجري (محمد شوقي): المدخل إلى الاقتصاد (دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٧٢) ص٢٧.

(٢) لأبي يعلى في مسنده وللطبراني في الكبير وللبيهقي في شعب الإيمان عن عائشة. حديث ضعيف. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق، المجلد الأول، ص١٦٨ حديث رقم ١١٠٩.

(٣) سبق ذكر كتاب عمر بن عبد العزيز في هذا الخصوص. عند تعريف الأنبياء. الباب الأول، الفصل الثاني.

(٤) لاحمد في مسنده حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق. المجلد الثاني، ص٥٥٧ حديث رقم ٨٣٤٥.

(٥) وللنسائي ولابن حبان في صحيحه والضياء كلهم عن جابر. الموضع نفسه.

لقد استوعب خلفاء المسلمين مفهوم التنمية في الإسلام، وعملوا على تطبيقه لتحقيق تعمير الأرض. ومن ذلك ما رواه أبو عبيد عن عمر بن عبد العزيز عن ابن داود الخولاني: أن عمر بن عبد العزيز كان يقضي في الرجل إذا أخذ الأرض، فعّمرها وأصلحها، ثم صاحبها يطلبها، أنه يقول لصاحب الأرض: «ادفع إلى هذا ما أصلح فيها، فإنما عمل لك»، فإن قال: لا أقدر على ذلك. قال للآخر: «ادفع إليه ثمن أرضه». قال أبو عبيد: ألا ترى أنهم لم يأمروا الغارس بالقلع، ولكنهم خيّروا رب الأرض بين أن يعطي قيمة العمارة مبنية غير منقوصة، وبين أن يأخذ ثمن الأرض براحًا»[1]. فالواجب شرعًا استخدام الأرض فيما خلقت له.

كذلك يرى الإسلام أن عدم استغلال الأرض فيما خلقت له، يسقط عن حائزها حقه في الاحتفاظ بها مواتًا. فقد خطب عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر، فقال: «من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»[2].

قال أبو يوسف: «معنى هذا الحديث عندنا على الأرض الموات التي لا حق لأحد فيها ولا ملك، فمن أحياها وهي كذلك فهي له: يزرعها ويزارعها ويؤاجرها ويكرى منها الأنهار ويعمّرها بما فيها مصلحتها»[3]. ويعقب أبو عبيد على ذلك بقوله: «هذا هو العدل الواجب، الأرض لمن أحياها، ولا لمن احتجزها ثم عجز عن عمارتها»[4].

قد أرسى الاقتصاد الإسلامي قواعد وصيغًا لتنظيم استغلال الموارد الطبيعية كالمزارعة والمساقاة والإجازة والمرابحة[5].

المزارعة في اللغة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها. وهي إعطاء الأرض لمن يزرعها، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الأدنى حسب ما يتفقان عليه.

عمل رسول الله ﷺ بالمزارعة وعمل بها أصحابه من بعده. روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو

---

(١) يعني خالية لا شيء فيها. في أبي عبيد. الاموال. مرجع سابق. ص٣٦٧. رقم ٧١٢.

(٢) عن سالم بن عبد الله. في أبي يوسف: الخراج، مرجع سابق، ص٦٥. وأبي عبيد: الأموال، مرجع سابق. ص٣٦٨. رقم٧١٤.

(٣) أبو يوسف: الخراج، مرجع سابق. ص٦٥.

(٤) ابو عبيد: الاموال، مرجع سابق. ص٣٦٨. هامش رقم ٢.

(٥) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام. مرجع سابق. ص١٦.

ثمر. وقد قال في المغني: «هذا أمر مشهور، عمل به رسول الله ﷺ حتى مات، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا، ثم أهلوهم من بعدهم. ولم يبق في المدينة من أهل بيت إلا عمل به، وعمل به أزواج النبي ﷺ من بعده»[1].

لقد شجع الرسول ﷺ على الزراعة، تشجيعًا على استثمار الأرض لمن حازها. إذا لم يكن ماهرًا في الزراعة، وأراد أن يحتفظ بها. فقد قال ﷺ: «من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه، فإن أبى فليمسك أرضه»[2].

أما المساقاة فهي في الشرع دفع الشجر لمن يقوم بسقيه، ويتعهده، حتى يبلغ تمام نضجه نظير جزء معلوم من ثمره[3]. فهي إذن شركة زراعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر من جانب، والعمل في الشجر من جانب آخر، والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما، بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالنصف والثلث ونحو ذلك[4]. وتظهر أهمية الحث على المساقاة في شبه الجزيرة العربية، حيث يكون الشجر بحاجة إلى السقي، لأنها تسقى من الآبار، وبذلك يتم تحقيق أقصى استثمار له، في مثل هذه البلاد الجافة، ولا يترك جزءًا من الموارد الطبيعية دون استثمار.

أما الموارد الطبيعية ذات النفع العام، والتي لا تستقيم الحياة بدونها، فقد جعلها الإسلام في حمى الله ورسوله. لقوله ﷺ: «لاحمي إلا لله ورسوله»[5]. ويقول أبوعبيد في ذلك: «وتأويل الحمي المنهي عنه فيما نرى، والله أعلم، أن تحمي الأشياء التي جعل رسول الله ﷺ الناس فيها شركاء، وهي الماء، والكلأ والنار. وقد جاءت تسميتها في غير حديث ولا اثنين»[6]. فعن الرسول ﷺ أنه قال: «المسلمون شركاء في ثلاثة في الكلأ والماء والنار»[7]. ونظن أن البترول وغيره من مصادر الطاقة

---

(١) سابق: فقه السنة، مرجع سابق. المجلد الثاني عشر، ص٢١٥ ــ ٢١٧. وابن تيمية: الحسبة في الإسلام، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) عن ابن عباس. في فقه السنة، مرجع سابق، المجلد الثاني عشر، ص٢١٨ – ٢١٩.

(٣) ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، مرجع سابق، ص١٦.

(٤) سابق: فقه السنة، مرجع سابق. المجلد الثالث عشر، ص١٧٨

(٥) رواه عن الصعب بن جثامة: أحمد في مسنده والبخاري وأبي داود. حديث صحيح. في السيوطي: الجامع الصغير، مرجع سابق. المجلد الثاني. ص٧٤٦. حديث رقم ٩٨٧٧.

(٦) أبو عبيد: الأموال، مرجع سابق. ص٣٧٢.

(٧) لاحمد في مسنده ولأبي داود كلاهما عن رجل. حديث حسن. في السيوطي: الجامع الصغير. مرجع سابق. المجلد الثاني. ص٦٦٨. حديث رقم ٩٢١٢.

الحيوية تدخل في حمي الله. ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى دور الدولة في الإشراف على حسن استغلال الموارد الطبيعية، بغية تحقيق عمارة البلاد، فلا تترك عاطلة، ولا تحبس على فئة دون أخرى.

لقد رأينا تطبيق ذلك فيما فصلنا من موقف عمر بن الخطاب من أرض العقيق التي أقطعها الرسول ﷺ بلالاً، وإصراره على ألا يستبقي له منها إلا ما يقوي على زراعته.

كذلك فإن على ولي الأمر أن يعين القائمين باستغلال الموارد الطبيعية، على حسن أداء مهمتهم، فلا يحملهم من الأعباء ما يستنزف قواهم، ويصرف جهدهم عن العمل المنتج، وقد عبّر الإمام علي بن أبي طالب عن ذلك في كتابه الذي وجهه إليه واليه على مصر، بقوله: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليل ... ولا يثقلن عليك بشيء خففت به المؤونة عليهم فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك»[1].

إن عبارة الإمام علي أبلغ من كل بيان: فإنه ذخر (أي ادخار) يعودون عليك «أي يستثمرونه في أرضهم فيعود عليك» في عمارة بلادك. وفي ذلك نظر تنموي عميق، ذلك أن تحميل القطاع الزراعي بما يستنزف كل إمكانياته، لا يبقي بأيدي أهله ما يمكنهم من بناء استثمارات جديدة به، مما يؤدي إلى تدهور قدراته الإنتاجية، أي التخلف الاقتصادي، وما يعرف اليوم بضعف إنتاجية هذا القطاع. ويفسر الإمام علي ذلك بقوله: «فربما حدث من الأمور ما إذا أعولت فيه عليهم من بعد، احتملوه طيبة أنفسهم به، فإن العمران محتمل ما حملته، وإنما يؤتى خراب الأرض من إعواز أهلها، وإنما يعوز أهلها لإشراف أنفس الولاة على الجمع، وسوء ظنهم بالبقاء وقلة انتفاعهم بالعبر»[2]. فعلى الولاة ألا يتخذوا من منصبهم وسيلة لجمع المال لصالحهم الشخصي، وإنما عليهم أن ينتفعوا بالعبر، وبما مرّ بأمثالهم من الحكام، الذين لم ينفعهم مال سرقوه، ولا عرض كنزوه.

---

(١) الشريف الرضي: نهج البلاغة، مرجع سابق، المجلد الثالث، ص٩٦ ــ ٩٧

(٢) المرجع نفسه، المجلد الثالث، ص٩٧.

ذلك أن الاهتمام بتنمية موارد القطاع الزراعي، وزيادة إنتاجيته، ورضا أهله، يجعله قطاعًا اقتصاديًا، يسند الاقتصاد ككل، حيث يمثل قاعدة أساسية للإنتاج في المجتمع. أما تحميل هذا القطاع أعباء تفوق قدراته، أو تمتص الجزء الأكبر منها، فيترتب عليه حرمانه من توفير المدخرات التي تمولّ الاستثمارات الجديدة به، فلا يتمكن من المحافظة على إنتاجيته فتتدهور قدرة الأرض وتقل إنتاجيتها، وتخرب عمارتها، وفي ذلك إضرار بالأحوال الاقتصادية للبلاد ككل[1].

لا يقتصر ذلك على مجال الموارد الزراعية فحسب، وإنما يمتد ليشمل كافة الموارد الطبيعية التي سخرها الله لعباده، حتى تؤدي رسالتها التي من أجلها خلقت. ولذلك يتضافر شطري العنصر المادي: الموارد الطبيعية ورأس المال، وهو ما سنعرض له في المبحث التالي.

٢. دور رأس المال في التنمية:

رأس المال هو الشق الثاني للعنصر المادي، والمكوّن الأساسي له عند الغالبية العظمى من مفكري الاقتصاد الوضعي. وهو يشمل كل مورد طبيعي اختلط بجهد بشري، ولم يكن يستهدف الاستهلاك المباشر، أي أنه ما تم إنتاجه بقصد الاستخدام في العملية الإنتاجية، وبالتالي التنموية.

رأس المال، إذن، هو ناتج العمل المنصب على موهبة من مواهب الطبيعة، والمهيأ لاستخدامه في إنتاج طيبة من الطيبات، فهو أصلاً ناتج عمل الإنسان مباشرة على الطبيعة لإنتاج طيبة من الطيبات، سواء أكانت سلعة مادية، أو خدمة معنوية، وذلك بقصد استعمالها في إنتاج طيبة لاحقة[2].

في الاقتصاد الوضعي: ينقسم رأس المال بالمعنى الاقتصادي إلى رأس المال التجاري ورأس المال الإنتاجي.

---

(١) يوسف استراتيجية وتكتيك التنمية، مرجع سابق. ص١٦٦ ــ ١٦٩

(٢) ابو السعود (محمود): خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي (مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م. ط٢، ص٥٤ ــ ٥٥.